مجلة الخدمة الاجتماعية

وعي الفتاة بالأنظمة المتعلِّقة بالمرأة في رؤية المملكة ٢٠٣٠

(دراسة تطبيقية على طالبات جامعة الأميرة نورة بمنطقة الرياض)

Girls' Awareness of Women-Pertaining Regulations in Vision 2030

An Applied Study on the Students of Princess Nourah University in Riyadh

إعداد

رنا بنت متعب معدي العتيبي

باحثة تخصص علم الاجتماع

بكلية اللغات والعلوم الإنسانية بجامعة القصيم

الأستاذ الدكتور: محمد إسماعيل علي إسماعيل

أستاذ علم الاجتماع بكلية اللغات والعلوم الإنسانية بجامعة القصيم

جامعة القصيم

كلية اللغات والعلوم الإنسانية

مستلَّخص الدراسة

هدفت الدراسةُ إلى تحديد طبيعة وعي الفتاة بالأنظمة المتعلِّقة بالمرأة في رؤية ٢٠٣٠؛ وذلك عن طريق تحديد درجة الوعي بالأنظمة العدلية، وأنظمة الحماية من الإيذاء، ومصادر ذلك الوعي، وعلاقاتها بالبيانات الأوَّلية، كما هدفت إلى تحليل محتوى وثيقة رؤية ٢٠٣٠ وبرامجها. واعتمدت الدراسةُ على منهجين؛ هُما: المنهجُ الوصفي بالأسلوب الكمِّي، والمنهجُ الوصفي التحليلي بالأسلوب الكيفي، كما اعتمدت على أكثر من أداةٍ لجمع البيانات؛ فاستخدمت المقابلاتِ وتحليلَ المحتوى في المنهج الكيفي، والاستبيانَ في المنهج الكمِّي. وطُبِّقت الدراسة على ثلاثة مجتمعات متنوِّعة؛ الأوَّل - وهو المجتمع الرئيسي - جامعةُ الأميرة نورة، واختيرت عيِّنةٌ عشوائية طبقية بلغ عددُها (٤٥٨) طالبةً، وأمَّا المجتمعُ الثاني فهو الخبراءُ والمختصُّون، واختيرت عيِّنةٌ عمديَّة قِوامُها (٢٣)، وأخيرًا جاءت وثائقُ الرؤية وبرامجُها لتمثِّل المجتمعَ الثالث، واختيرت عيِّنةٌ عمديَّة تكوَّنت من ثلاث وثائق محدَّدة؛ وهي: رؤية ٢٠٣٠، والتحوُّل الوطني، وجَودة الحياة.

وخلَصت الدراسةُ إلى أن وعي الفتيات بالأنظمة عمومًا جاء مرتفعًا وَفْقًا لآراء الطالبات والخبراء والمختصِّين، كما أظهرت نتائجُ الدراسة استنادَ الطالبات - في معرفتهن بحقوقهن - في المقام الأوَّل على وثائق الدولة الرسمية.

ووَفْقًا لاستجابات الطالبات جاء في المرتبة الأُولى وعيُ الفتاة بحقوقها في الأحوال الشخصية والذي ضَمِنته الأنظمةُ العدلية، ثم وعيُهن بحقوقهن وواجباتهن الأسرية في أنظمة الحماية من الإيذاء.

ووَفْقًا لآراء الخبراء والمختصِّين اتَّضح في الآونة الأخيرة ازديادُ مطالَبات العنصر النسائي بنَيل حقوقهن؛ وكان ذلك من خلال لُجوئهن للجهات المختصَّة بعد صدور رؤية ٢٠٣٠، وهو ما يُثبت دَور الرؤية في نشر الوعي بالحقوق وتسهيل الإجراءات، الأمرُ الذي شجَّعها ومكَّنها من نَيل حقوقها المكفولة والتقيُّد بما جاء في الأنظمة.

وعند فحص محتوى وثيقة رؤية ٢٠٣٠ وبرامجها تبيَّن أهميةُ تحقيق مستوى الأمان والسعادة، والارتقاء بالدولة عالميًّا من خلال التوعية بالأنظمة، وتعزيز روابط الأسرة والمجتمع، والقيام بالأدوار والواجبات، وتطوير الخدمات والقرارات لتتوافق مع اتِّجاهات الرؤية.

Abstract

The study aimed to identify the nature of girls' awareness of women-pertaining regulations in Vision 2030. This is realized by identifying their level of awareness of their rights and obligations in judicial laws, laws of Protection From Abuse, in addition to knowing those sources and their relationship with the primary data. The study also aimed to analyze the content of Vision 2030 document and its programs. Based on the nature of the study and its objectives, the study relied on two methods: the descriptive method in a quantitative

approach, and the descriptive-analytical method in a qualitative approach. Additionally, on the basis of the strategy of methodological multiplicity, the study was based on more than one instrument for data gathering. It adopted interviews, content-analysis in the qualitative method, and questionnaires in the quantitative method.

The study was applied to three diversified populations represented by Princess Nora University (PNU) as the first and main population through which the field-study was conducted. A stratified random sample was selected where the size of sample selected was (458) female students. The second population was represented by experts and specialists, where a purposive sample of (23) of them was selected. Lastly, the third population was represented by Vision 2030 documents and programs, where a purposive sample consisting of three specific documents were selected because of their being consistent with the study goals. They were the documents of Vision 2030, The National Transformation Program, and Quality of Life Program**.**

- The study concluded that the girls' awareness of regulations, in general, was high according to the views of the student, experts and specialists. The study results showed that the students primarily based the knowledge of their rights on official state documents.

- According to the students' responses, in the first place came the girls' awareness of their rights stated in the Personal Status Law, guaranteed by the Judicial Laws, and, lastly, their awareness of family rights and duties as stated in the Law Protection From Abuse.

- Following the issuance of Vision 2030, and according to the views of experts and specialists, it has recently become clear the increase in women's demands for attaining their rights by resorting to the authorities concerned ; a situation that proved the role of Vision 2030 in spreading awareness of rights and facilitating of measures, which encouraged women and enabled them to attain their guaranteed rights and adhere to the regulations.

- Additionally, the study concluded that there were no differences between awareness level and its sources that are attributed to their primary data, except for the variance of social status and place of accommodation, for differences in the awareness

level of driving regulations existed. The study also concluded that students' awareness varies according to the university level if the source of that awareness was education, and it varies with respect to the kind of college if the source was friends and Media. Upon examining the content of Vision 2030 and its programs, it was evident the significance of realizing security, happiness and advancement of the country universally through the education of regulations, consolidation of family and community ties, performance of roles and duties, and development of services and decisions to conform to the Vision trends. The study came out with a number of recommendations, the key of which is: Regulations Awareness is the Responsibility of All.

أولًا- المقدِّمة:

يؤدِّي الوعيُ الاجتماعي دورًا مهمًّا في تطوُّر المجتمعات؛ سواءٌ كان هذا الدَّورُ إيجابيًّا أو سلبيًّا؛ فأفكارُ الناس قد تساعد على تطوُّر المجتمع وقد تكون عائقًا أمام هذا التطوُّر، لذا هي تحدِّد توازُنَ المجتمع واستقراره وتكيُّفه، وهو ما يعني أن لها أهميةً في حياة الأفراد والمجتمعات على السَّواء؛ كما أنها تحدِّد أدوارَ الأفراد وتفاعُلهم وسلوكهم وتوجُّهاتهم.

ومع ارتباط الوعي بتحقيق التطوُّر والتنمية والتقدُّم والمحافظة على توازُن المجتمعات واستقرارها، كان لرؤية ٢٠٣٠ ارتباطٌ بتحقيق ذلك، وبالنظر إلى تطلُّعات رؤية ٢٠٣٠ نجد أنها ترتكز على ثلاث ركائز مهمَّة؛ هي أن المملكة العربية السعودية تمثِّل العمقَ العربي الإسلامي، وأنها قوَّةٌ استثمارية رائدة، وأنها محورُ ربط القارَّات الثلاث.

ويبيِّن هذا خيرَ بيان أن تطلُّعات الرؤية تهتمُّ بتقدُّم الدولة وارتقائها، وتحقيق بيئةٍ آمنة وعِيشة كريمة، ولتحقيق ذلك يجب على الوزارات تطوير الأنظمة والآليَّات والخدمات حتى تناسب توجهات الرؤية، ولأن المرأة تمثِّل عنصر مؤثر في المجتمع كان لها نصيبٌ من تلك القرارات والإصلاحات؛ فقد دعمت المرأةَ ومكنَّتها، وعزَّزت من قيمتها، وصارت المرأةُ عضوًا فعَّالًا مشاركًا، لذا لابدَّ من معرفة أهميَّة وعيها بتلك القرارات والإصلاحات؛ وذلك حتى تقوم بدَورها نحو نفسها وأسرتها ومجتمعها، ولا يكون ذلك إلا بمعرفة ما لها من حقوق وما عليها من واجبات.

ثانيًا- مشكلة الدراسة:

حظيت قضايا حقوق المرأة في توجُّهات رؤية ٢٠٣٠ باهتمام بالغ عبر مختلِف الأُطر النظامية والمؤسَّسية التي أُقرَّت لتعزيز حقوقها وحمايتها وتمكينها؛ وذلك بسببِ مكانتها ودَورها شريكًا في التنمية المجتمعية، ولن يتمكَّن أيُّ مجتمع من تحقيق أهدافه وتطلُّعاته نحو التنمية المجتمعية والتطوُّر ما دام نصفُه الآخر معطَّلًا، لذا حرصت الرؤيةُ على ممارسة المرأة أدوارَها بفاعلية، والتمتُّع بحقوقها المشروعة، وأداء واجباتها، وحتى يتحقَّق ذلك ينبغي أن تكون مدركةً لطبيعة دَورها ومُلمَّةً به، وواعيةً بما لها من حقوق وما عليها من واجبات؛ كلُّ ذلك كي تكتسب حصانةً ضدَّ ما قد يعترضها من عقبات، كما أن جهل المجتمع والمرأة بقضايا حقوق المرأة سوف يتسبَّب في آثارٍ سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، وهو ما قد يؤثِّر على توازن المجتمع واستقراره، ومن ثم على مسيرة التنمية ورؤية ٢٠٣٠.

لذا دعت الحاجةُ في تلك الدراسة إلى التحقُّق من معرفة المرأة بتلك القرارات المتعلِّقة بها، والتي استحدثتْها الأنظمة بعد إطلاق رؤية ٢٠٣٠، ولكي نتعرَّف على درجة وعيها بتلك الأنظمة وجب علينا تحديدُ مستوى وعيها بها ومصادره، كما جاءت الدراسةُ لتدعم الرؤيةَ وتوجُّهاتها، لا سيَّما وأن أحدَ أهدافها التوعيةُ بالأنظمة.

لذلك ركَّزت الدراسة على جانبين:

الجانب الأوَّل: قضية الوعي بالحقوق والواجبات عند الفتاة، والتي كفلها النظامُ؛ وذلك عن طريق سؤالها عن تلك الأنظمة، ومن ثم تحديدِ درجات مستوى الوعي ومصادره، كما تتناول الدراسةُ آراءَ المختصِّين والخبراء حول الوعي وقضايا حقوق المرأة؛ وذلك عن طريق وعيها بحقِّها في المطالبة بحقوقها، ومعرفة أكثر القضايا التي تَرِدُ إليهم من قِبَل العنصر النسائي، ورأي المختصِّ في الأساليب المناسبة التي يمكن استخدامُها لزيادة الوعي عند الفتاة.

الجانب الثاني: تسليط الضَّوء على جوانب الرؤية، ومعرفة المستجدَّات التي أحدثتْها الوزاراتُ في جانب تعديل الأنظمة وتطويرها، وتحسين الخدمات المقدَّمة، والتي تتناسب مع توجُّهات الرؤية وطموحاتها.

كما تُعدُّ قضيةُ الوعي بالقانون مهمَّةً للغاية لضمان الحقوق، وهذا ما ذكره مسعد (٢٠٠٨م) في دراسته؛ إذ نوَّه بأهمية خَلْق عقليةٍ قادرة على تناول المشكلات تناوُلًا صحيحًا، وكذا تكوين شخصية الفرد التي تجعل منه مواطنًا صالحًا ملتزمًا بالقانون في سلوكه، ومن ثَمَّ تكون تصرُّفاتُه موافقةً لما جاءت به الأنظمةُ لا معارضةً لها، وهذا سوف يساعد يقينًا على انتشار الأمن والاستقرار الاجتماعي (مسعد، ٢٠٠٨م، ص٨٧).

وهذا ما تبرهنه النظريةُ البنائية الوظيفية؛ إذ ترى أن الوعي بالحقوق القانونية والتمتُّع بها، وأداء الواجبات، يُحدث التوازن، ومن ثَمَّ يؤدِّي الفردُ أدواره بفاعلية؛ فالفردُ يعرف أدواره ويكتسب إدراكه من تفاعُله وعلاقاته الاجتماعية بالمحيطين به.

ولأن الوعي بالقانون مهمٌّ للغاية لضمان حقوق الأفراد وسلامتهم، وحماية المجتمعات، حدَّدت الدراسةُ ثلاث أنظمة لمعرفة مقياس وعي الفتاة بها؛ وهي:

وعيها بحقوقها وواجباتها التي كفلتْها الأنظمةُ العدلية في الأحوال الشخصية، ووعيها بحقوقها وواجباتها الأسرية التي كفلتها أنظمةُ الحماية من الإيذاء، ووعيها بحقوقها في حرية التنقُّل التي كفلتها أنظمةُ قيادة السيارة وكذلك واجباتها.

ولأن الوعي يتأثَّر بعواملَ داخليةٍ وخارجية - وَفْق النظرية البنائية الوظيفية، وكذلك ما أكَّده العالمُ بارسونز في نظرية الفعل الاجتماعي من أن الوعي يرتبط بالأنساق الاجتماعية والثقافية والشخصية، والتي تظهر في توجيه السلوك والإدراك والشخصية - هدفت الدراسةُ إلى تحديد ما إذا كان هناك فروقٌ في درجة أفراد عيِّنة الدراسة ومصادر وعيهم تُعزى لبياناتهم الوصفية.

واستنادًا إلى ما سبق تتحدَّد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما طبيعة وعي الفتاة بالأنظمة المتعلِّقة بالمرأة، في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

ثالثًا- أهمية الدراسة:

أ- الأهمية النظرية:

تدور أهمية الدراسة حول ما يلي:

١- الحاجة إلى المزيد من الدراسات التي تدور حول وعي المرأة بحقوقها وواجباتها والتي كفلتها الأنظمة السعودية.

٢- أكثر الدراسات التي صدرت حول هذه الموضوعات كانت في الحقيقة دراساتٍ فقهيةً وقانونيةً يعتريها النقصُ في الجانب الاجتماعي والتطبيق الميداني.

٣- إسهام هذه الدراسة في تناوُل موضوع وعي الفتاة بحقوقها في الأنظمة بعد إطلاق الرؤية.

٤- تسليطُ الضوء على محتوى الرؤية وبرامجها، والتوعيةُ بها.

ب- الأهمية التطبيقية:

١- أن معرفة المرأة لحقوقها التي كفلتْها الأنظمة وممارستها يُعين المرأةَ على أداء أدوارها، وهو ما يساهم في التنمية المجتمعية؛ إذ تشعُر المرأة أن المجتمع - قبل أن يطالبها بأداء واجباتها - كفل لها جميعَ حقوقها.

٢- تكمن أهمية الدراسة بأنها تساعد مراكزَ الأبحاث المهتمَّة بقضايا المرأة وتطوُّرها على معالجة تلك القضايا، وتنمية وعي المرأة بحقوقها وواجباتها في المجتمع.

٣- أن الدراسة تدعم توجُّهات رؤية ٢٠٣٠ وبرامجها.

رابعًا- مفاهيم الدراسة:

أ- الوعي:

– **التعريف اللُّغوي:** جاء في المعجم الوسيط (١٩٩٨م) وَعَى الشيءَ: جمعه وحَفِظه، ووعى الحديثَ: حفظه وفهمه وقَبِله، ووعى الأمر: أدركه على حقيقته، والوعْيُ: الحفظُ والتقدير والفهم، وسلامة الإدراك (ص١٠٤٤).

– **التعريف الاصطلاحي:** جاء في معجم العلوم الاجتماعية (١٩٧٥) الوعي اصطلاحًا: هو إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به (ص٦٦٥)

- التعريف الإجرائي: يُقصد بالوعي إجرائيًّا إدراكُ المفحوصات وفهمُهن لحقوق المرأة المتعلِّقة بالأحوال الشخصية، والحقوق الأسرية؛ وذلك من خلال تحديد درجة وعي أفراد عيِّنة الدراسة بالأنظمة المتعلِّقة بالمرأة ومصادرها، في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

ب- النظام:

– التعريف اللُّغوي: يُطلَق لفظُ النظام في اللُّغة على عدَّة مَعان؛ منها الأشياءُ المضمومُ بعضُها إلى بعض، وكلُّ خَيط يُنظم به لؤلؤٌ أو غيره فهو نِظامٌ، وجمعُه أنظمةٌ ونُظُم (ابن منظور، ١٤٢٥ه، ص٣٢٢).

– التعريف الاصطلاحي: النظامُ مجموعةٌ من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تُبيِّن نظامَ الحكمِ، ووسائلَ إسناد السُّلطة، وأهدافَها وطبيعتها، ومركزَ الفرد فيها، وضماناتِه قِبَلها، كما تحدِّد

عناصرَ القُوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة، وكيفيةَ تفاعُلها مع بعضها، والدَّور الذي تقوم به كلٌّ منها (بدوي، ١٩٨٩م، ص١١).

- التعريف الإجرائي: تقصد الباحثةُ به التعديلاتِ التي أجرتها الجهاتُ الرسمية على الأنظمة المتعلِّقة بالمرأة - بعد صدور رؤية المملكة ٢٠٣٠ - في الأنظمة العدلية، وأنظمة الحماية من الإيذاء، وأنظمة قيادة السيارة.

خامسًا- أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة هو تحديدُ طبيعة وعي الفتاة بحقوقها وواجباتها التي كفلتْها الأنظمةُ، في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويتفرَّع من هذا الهدف العامِّ أهدافُ فرعية؛ وهي:

١- تحديد مستوى وعي الفتاة بحقوقها وواجباتها في الأنظمة العدلية وَفْقَ رؤية ٢٠٣٠.

٢- تحديد مستوى وعي الفتاة بحقوقها وواجباتها في نظام الحماية من الإيذاء وَفْقَ رؤية ٢٠٣٠.

٣- تحديد مستوى تأثير المصادر التي استندت عليها الفتاةُ في معارفها وسلوكيَّاتها وتوجُّهاتها نحو مختلف القضايا التي تخصُّ المرأةَ.

٤- تحليل محتوى موضوعات رؤية ٢٠٣٠ وبرامجها بالكشف عن توجُّهاتها، ومعرفة مدى مساهمتها في تعزيز الحقوق وحمايتها؛ لتحقيق بيئةٍ آمنة وحياة كريمة.

سادسًا- تساؤلات الدراسة:

١- ما مستوى وعي الفتاة بحقوقها وواجباتها في الأنظمة العدلية، خاصَّةً فيما يتعلَّق بحقوقها في الأحوال الشخصية والخدمات العدلية المقدمة لها؟

٢- ما مستوى وعي الفتاة بحقوقها وواجباتها في نظام الحماية من الإيذاء خاصة فيما يتعلَّق بحقوقها وواجباها الأسرية، والخدمات الاجتماعية المقدَّمة لها؟

٣- ما مستوى تأثير المصادر التي استندت عليها الفتاةُ في معارفها وسلوكيَّاتها وتوجُّهاتها نحو مختلِف قضاياها، خاصَّةً فيما يتعلَّق بالأسرة، والتعليم، والأصدقاء والعلاقات الاجتماعية، والإعلام، ووثائق الدولة الرسمية؟

٤- ما مدى مساهمة رؤية ٢٠٣٠ في تعزيز الحقوق، خاصَّةً فيما يتعلَّق بالحقوق التشريعية والقانونية، وتطوير الخدمات العدلية في الأنظمة العدلية، والحقوق الأسرية، وتطوير الخدمات الاجتماعية في أنظمة الحماية من الإيذاء، والتي تضمن بيئةً آمنةً وحياةً كريمةً، وَفْقَ توجُّهات رؤية ٢٠٣٠ وطموحاتها؟

سابعًا- الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: Nithyanantham, V., & Rekha, N. (2019) بعنوان: "الوعي بالحقوق والامتيازات الاجتماعية للمرأة بين المعلمات المتدربات"

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد مستوى الوعي بالحقوق والامتيازات الاجتماعية للمرأة لدى المعلمات المتدربات. لقد خول الدستور الهندي الدولة لتنفيذ تدابير لصالح المرأة للقضاء على النواقص الجماعية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية التي تواجهها النساء. تُسجَّل يوميًا أنشطة غير اجتماعية ضد المرأة مثل: المهور، والتحرش الجنسي، وحالات الوفاة الأخرى في الصحف الهندية، وفقًا لإحصائيات المكتب الوطني لجرائم الهند. تم اختيار العينة من المعلمات المتدربات في مؤسسات تدريب المعلمين في مدينة تشيناي، حيث اختيرت العينة عشوائيًا من برامج بكالوريوس التعليم المتكامل والعادي. وقد استنتج الباحثون من الدراسة أن المعلمات المتدربات يحتجن إلى مزيد من الوعي في مجالات الحياة الشخصية والأسرية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن ٩٢٪ من العينة كان لديهن مستوى وعي متوسط إلى عالٍ، فإن ٨٪ كان لديهن مستوى وعي منخفض. وإذا اكتسبت المتدربات الحاليات أو المعلمات المستقبليات الوعي بالقضايا الاجتماعية، فيمكنهن نقل هذا الوعي إلى جميع الطالبات. ومن الضروري أن يكون لدى كل مواطن هندي، وخاصة النساء، وعي بالحقوق الدستورية والقانونية

الدراسة الثانية: دراسة السعيد (٢٠٢٠م)، بعنوان: "العوامل الاجتماعية المحدِّدة لمستوى وعي المرأة بحقوقها في المجتمع السعودي، من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا بجامعة القصيم":

هدفت هذه الدراسةُ إلى التعرُّف على أهمِّ العوامل الاجتماعية المحدِّدة لمستوى وعي المرأة بحقوقها الأسرية والزوجية والوظيفية في الأنظمة السعودية، واستخدمت منهجَ المسح الاجتماعي، والاستبيان أداةً لجمع المعلومات، وطُبِّقت الدراسةُ على طالبات الدراسات العليا من حمَلة الماجستير والدكتوراه بجامعة القصيم، وبلغ عددُ عيِّنة الدراسة ٢١٧ طالبةً اختِرن بأسلوب العيِّنة العشوائية الطبقية، وتوصَّلت الدراسة إلى عدَّة نتائجَ؛ أهمُّها: ارتفاع الثقافة الحقوقية في الحقوق الأسرية بين الطالبات، والثقافة الحقوقية في الزواج، والثقافة الحقوقية في الوظيفة، وتوصَّلت الدراسة إلى قصور دَور الأسرة في تنمية الوعي بحقوقها، إضافةً إلى عدم إسهام وسائل الإعلام الجديد إيجابيًّا في تنمية وعي الفتاة بحقوقها، أمَّا المقرَّراتُ الدراسية في جميع المراحل التعليمية فقد ساهمت في رفع مستوى وعي الفتاة بحقوقها، ولكنها لم تَصِل إلى حدِّ الكفاية، وأوصت الدراسةُ بعناية المربِّين والمربِّيات بتنمية الثقافة الحقوقية للفتاة، وتفعيل دَور المدرسة والجامعة من خلال تضمين مقرَّراتها مقرَّراتٍ دراسيةً تُعنى بحقوق المرأة في الأنظمة السعودية، إضافةً إلى تفعيل دَور وسائل الإعلام في التوعية بحقوق المرأة في النظام القضائي السعودي.

الدراسة الثالثة: N. Subasin, et al (2023) دراسة بعنوان: "الوعي بحقوق المرأة: دراسة بين الطالبات"

تناول هذا البحث دراسة الوعي بحقوق المرأة بين الطالبات. اعتمدت هذه الدراسة على منهجية المسح الاجتماعي. المتغيرات الخلفية المستخدمة في الدراسة هي الجنس، والمادة الدراسية، والموقع، والمؤهل، والعمر. استُخدم في الدراسة استبيان حقوق المرأة الذي طورته الباحثة وتحققت من صحته. تم اختيار عينة من ٢٩٥ طالبة للبيانات في مقاطعة سيفاجانجاي باستخدام أسلوب أخذ العينات العشوائية. استُخدمت أساليب إحصائية مثل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واختبار t لتحليل البيانات. بلغ مستوى الوعي بحقوق المرأة بين الطالبات ٨١%. تكشف نتائج الدراسة عن وجود فرق كبير في الوعي بحقوق المرأة بين الطالبات فيما يتعلق بالجنس، والمادة الدراسية، والموقع، والمؤهل، والعمر.

الدراسة الرابعة: السريحي (٢٠٢٣)، بعنوان: "دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي بقضايا المرأة في السعودية"

هدفت الدراسة البحثية إلى استكشاف دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي بقضايا المرأة السعودية من خلال عينة بلغت ٢٠ طالبة ماجستير في جامعة الملك عبد العزيز، بجدة، السعودية، باستخدام المقابلات المتعمقة، مع الاعتماد على نظرية التعلم والتبادل والهوية والبنائية الاجتماعية. ووجدت الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دورا حاسما في زيادة الوعي بقضايا المرأة في المملكة العربية السعودية، حيث وفرت منصة للنساء لتبادل الخبرات والآراء ووجهات النظر. وكشفت الدراسة أيضًا أن وسائل التواصل الاجتماعي ساعدت في تحدي وتغيير المواقف التقليدية تجاه المرأة في المملكة العربية السعودية، مما شجع على المزيد من الآراء التقدمية والمساواة. بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي سهلت تبادل المعرفة والمعلومات بين النساء، سواء داخل المملكة العربية السعودية أو في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى زيادة فهم ودعم حقوق المرأة. وبشكل عام، تسلط الدراسة الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي والتغيير المتعلق بقضايا المرأة في المملكة العربية السعودية.

التعقيب على الدراسات السابقة

العنصر	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	الدراسة الحالية
المتغيرات	الوعي بالحقوق والامتيازات الاجتماعية	العوامل الاجتماع للوعي	الجنس، التخصص الموقع، المؤهل، العمر	دور وسائل التوا الاجتماعي	الوعي بالانظمة (العدلية، الحماية الاجتماعية) ومص الوعي
الأهداف	قياس الوعي بحقوق المرأة لدى المعلمات	تحديد العوامل المؤثرة في الوع بالحقوق	قياس الفروق في وعي الطالبات	استكشاف دور وسائل التواصل الاجتماعي	قياس درجة الوع وتحليل محتوى 2030رؤية
مجتمع الدراسة	معلمات متدربات (الهند	طالبات دراسات عليا – القصيم	٢٩٥ طالبة (الهند	٢٠ طالبة ماجست – جدة	طالبات – جامعة الأميرة نورة + خبراء + وثائق رسمية
الأدوات	استبيان	استبيان	استبيان	مقابلات معمقة	استبيان + مقابلا + تحليل محتوى

تتميّز الدراسة الحالية بعدد من السمات المنهجية والعلمية مقارنة بالدراسات السابقة في المجال ذاته. فقد جاءت الدراسة بمنهج أكثر شمولاً، إذ جمعت بين المنهج المسح الاجتماعي ودراسة الحالة ومنهج تحليل المحتوى باستخدام الأساليب الوصفية الكمية والتحليلية الكيفية، في حين أن أغلب الدراسات السابقة اكتفت بتبني منهج واحد فقط، سواء كان بأسلوب وصفي أو نوعي. هذا الدمج بين المناهج أتاح للباحثة تناول الظاهرة من زوايا متعددة، مما عمّق من فهم أبعاد الوعي بالأنظمة المتعلقة بالمرأة في إطار رؤية ٢٠٣٠. كما تميزت الدراسة بتنوع أدوات جمع البيانات، حيث استعانت بالاستبيان والمقابلات وتحليل الوثائق الرسمية، الأمر الذي أضفى على النتائج مصداقية أكبر وساعد في الربط بين المعطيات الكمية والتحليل النوعي للمضامين الرسمية. وفي الوقت الذي اقتصرت فيه بعض الدراسات السابقة على فئة واحدة من المجتمع كطالبات الجامعات أو عينة محدودة، جاءت هذه الدراسة أكثر شمولاً من حيث عينة البحث، حيث امتد مجتمع الدراسة ليشمل طالبات جامعيات، وخبراء ومختصين، إلى جانب الوثائق الرسمية نفسها كمصدر مباشر وأساسي للتحليل. وتكمن خصوصية هذه الدراسة كذلك في ارتباطها برؤية وطنية مستقبلية وهي "رؤية المملكة ٢٠٣٠" إذ لم تكتفِ بتناول الحقوق بشكل عام، بل ركزت على الأنظمة العدلية والتنظيمية المستحدثة التي جاءت في سياق هذه الرؤية، مثل نظام الحماية من الإيذاء، التي عكست التحولات التي يشهدها المجتمع السعودي في تمكين المرأة وتعزيز دورها. ومن الجوانب البارزة أيضًا تحليل محتوى الوثائق الرسمية المرتبطة بالرؤية، كوثيقة "رؤية ٢٠٣٠" وبرنامجي "التحول الوطني" و"جودة الحياة" وهو ما منح الدراسة بعدًا استراتيجيًا لا نجده في الدراسات الأخرى، التي غالبًا ما ركزت على الأبعاد الاجتماعية أو الإعلامية فقط دون الرجوع إلى النصوص النظامية والرؤى الوطنية.

ثامنا- الإجراءات المنهجية للدراسة

١- نوع الدراسة:

تُعَدُّ هذه الدراسةُ من الدراسات الوصفية التحليلية التي تمزج بين الأسلوب الكمِّي والكيفي في المنهجية البحثية، وهذا النَّمطُ من البحوث يسعى إلى معرفة ظاهرة يغلب عليها طابع التحديد وتحليلها ووصفها، وهي هنا ظاهرةُ الوعي بالأنظمة المتعلِّقة بالمرأة في رؤية المملكة ٢٠٣٠، وسوف يُدرَس هذا الوعيُ من خلال عددٍ من السياقات التحليلية، وهي:

- الوعي بالحقوق والواجبات في الأنظمة العدلية.
- الوعي بالحقوق في نظام الحماية من الإيذاء.

وحتى تتحقَّق أهدافُ هذه الدراسة اعتمدت الباحثةُ على استراتيجية التعدُّد المنهجي من خلال استخدام أكثرَ من مصدرٍ لجمع البيانات؛ إذ تشير استراتيجيةُ التعدُّد المنهجي إلى توظيف أكثرَ من منهجٍ - سواءٌ كان منهجًا كميًّا أو كيفيًّا - أو أكثر من أداة لجمع البيانات في دراسة ظاهرةٍ أو مشكلةٍ ما.

والغرضُ من كلِّ ذلك الوصولُ إلى نتائجَ أشدَّ دقَّةً وأقرب للصواب؛ فمن خلال استراتيجية التعدُّد المنهجي نستطيع أن نَتلافى بعضَ القصور الذي قد يحدُث من جرَّاء الاعتماد على منهجٍ واحد أو أداة واحدة لجمع البيانات؛ فالتعدُّدُ المنهجي يَحُدُّ من تحيُّز الباحث، ويقلِّل الخطأ، ويعطي فرصةً للباحث أن يتناول أكثرَ من مجال من مجالات الظاهرة أو أكثر من مشكلة في الدراسة.

٢- منهج الدراسة:

انطلاقًا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لها اعتمدت الدراسةُ الحالية على منهجين؛ الأوَّلُ المنهجُ الوصفي بالأسلوب الكمِّي؛ ويكون ذلك باستخدام المسح الاجتماعي بالعيِّنة بوصفه أحدَ المناهج الوصفية التي تتلاءم مع الهدف الرئيسي للدراسة؛ وهو التعرُّف على مستوى وعي الفتاة بالأنظمة المتعلِّقة بالمرأة في رؤية ٢٠٣٠، والثاني المنهجُ الوصفي التحليلي بالأسلوب الكيفي؛ وذلك لتحليل المقابلات ومحتوى وثائق رؤية ٢٠٣٠ وبرامجها.

٣- مجتمع الدراسة وعيِّنتها:

اعتمدت هذه الدراسة - انطلاقًا من استخدامها لاستراتيجية التعدُّد المنهجي - على أكثرَ من مصْدر لجمع البيانات؛ وذلك أن تعدُّد المصادر وعدمَ الاكتفاء بمصدرٍ واحد كفيلٌ بتقديم أجزاءٍ متعدِّدة من الحقيقة المتعلِّقة بمشكلة الدراسة.

وقد أُجريت الدراسةُ الميدانية على ثلاثة مجتمعات متنوِّعة:

١- مثَّلت جامعةُ الأميرة نورة بنت عبد الرحمن المجتمعَ الأوَّل والرئيسي الذي أُجريت من خلاله الدراسة الميدانية، وتضمُّ الجامعةُ - وَفْقًا لأحدث البيانات المعلَنة على الصفحة الرسمية للجامعة على الشَّبكة الدولية للمعلومات - (٣٨٩٨٦) طالبةً، وبالنظر إلى أن المجتمع البحثي مجتمعٌ ذو إطارٍ محدَّد، وتوافُرِ الكثيرِ من البيانات حول هذا المجتمع، ترى الباحثة أنها أمام مجتمعٍ يمكن أن تسحب منه عيِّنةً عشوائيةً ممثِّلةً للمجتمع الأصلي تمثيلًا صادقًا. وبالرجوع إلى المصادر الإحصائية (الضحيان، ١٤٢٠ه، ص٧٨) تبلُغ العيِّنةُ التي يُفترض أن تسحبها الباحثةُ (٣٨٠ مفردةً)، ومن ثم فقد سحبت الباحثةُ عيِّنةً تزيد عن هذا الحجم بقليل؛ إذ بلغ حجمُ العيِّنة المسحوبة (٤٥٨ مفردة).

٢- مثَّل الخبراءُ والمتخصِّصون المجتمعَ الثاني الذي أُجريت من خلاله الدراسةُ الميدانية، وبالنظر إلى عدم اهتمام المعالجات الكيفية بحجم العيِّنة بقدر اهتمامها بطبيعة ما تكشَّف عنه من استجاباتٍ ذات دلالة، فقد اكتفت هذه الدراسةُ بعيِّنة عَمديَّة قِوامُها (٢٣) مختصًّا وخبيرًا، فقد كانت الباحثةُ تتعمد الجهات لتناسبها مع أهداف الدراسة؛ وهي: الجهات المعنيَّة (المحكمة، والجمعيات الحقوقية؛ كالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وجمعية حماية الأسرة الخيرية، وجمعية مودَّة، ومراكز الاستشارات الاجتماعية؛ كمركز أَيَامَى للاستشارات، وإدارات وزارة الداخلية كالمرور).

٤- مثَّلت وثائقُ الرؤية وبرامجُها مجتمعَ البحث الثالثَ الذي أُجريت من خلاله الدراسةُ الميدانية؛ فأخذت الباحثةُ عيِّنةً عمديَّةً من وثائق الرؤية وبرامجها، تمثَّلت في ثلاث وثائق؛ وهي: وثيقةُ رؤية ٢٠٣٠، ووثيقةُ برنامج التحوُّل الوطني، ووثيقةُ برنامج جَودة الحياة؛ وذلك لتَناسُبها مع أهداف الدراسة.

٤- مجالات الدراسة:

- **المجال البشَري:** طالبات جامعة الأميرة نُورة، والخبراء والمختصُّون.
- **المجال المكاني:** تنوَّعت الدراسة في تطبيقها على عدَّة جهات رسمية؛ وهي: جامعة الأميرة نورة بالرياض، ومحاكم وزارة العدل، والجمعيات الحقوقية ومراكز الاستشارات، وقطاع المرور بوزارة الداخلية.

٥- أدوات جمع البيانات:

انطلاقًا من استراتيجية التعدُّد المنهجي الذي سوف تعتمد عليه هذه الدراسةُ سوف يكون هناك أكثرُ من أداة لجمع البيانات، وقد راعت الباحثةُ تناسُبَ أدوات الدراسة مع طبيعة الدراسة واختلاف المناهج المستخدمة فيها، وهي على التالي:

أ- الاستبيان:

اختارت الباحثةُ الاستبانة أداةً للدراسة، وتتضمَّن مجموعةً من الأسئلة التي يُطلب من عيِّنة الدراسة الإجابةُ عنها، وقد بُني الاستبيانُ للكشف عن الجوانب المقصودة بالدراسة والمحدَّدة في التساؤلات، وقد ضَمَّت عددًا من المحاور؛ وهي:

- أربعة أسئلة للبيانات الأوليَّة.
- خمس عشرة عِبارةً تصف مصادرَ وعي الفتاة بالأنظمة المتعلِّقة بالمرأة في رؤية ٢٠٣٠، ودرجةَ هذا الوعي.
- اعتمدت الباحثة على نمط ليكارت الثلاثيِّ في وضع الاستجابات، ويبدأ هذا النمطُ بـ"موافقة" = (٣)، ثم موافقة إلى حدٍّ ما = (٢)، وينتهي بـ"غير موافقة" = (١). هذا مع الأخذ في الحُسبان عكسَ القِيَم في حالة الاستجابات السلبية.
- هذا وقد اعتمدت الباحثةُ في قياس درجة الوعي على حساب الوسط الحسابي (الوسط المرجَّح) (Weighted Mean)، وتحدّد الاتجاه (Attitude) على القِيَم التالية:

جدول رقم (١)
تقديرات الوسط المرجِّح والوزن النسبي لعبارات الاستبيان

الوسط المرجِّح	الرأي	المستوى	درجة الوعي
من ١ إلى أقلَّ من ١.٦٧	لا يحدُث	غير موافقة	منخفض
من ١.٦٧ إلى أقلَّ من ٢.٣٤	يحدُث أحيانًا	موافقة إلى حدٍّ ما	متوسِّط
من ٢.٣٤ إلى ٣	يحدُث غالبًا	موافقة	مرتفع

ب- تحليل المحتوى:

استخدمت الدراسةُ تحليل المحتوى أداةً لتحليل وثيقة الرؤية وبرامجها؛ إذ صمَّمت الباحثةُ بطاقة تحليل المحتوى، وتكوَّنت البطاقة ممَّا يلي:

ثلاث وثائق خاصَّة برؤية ٢٠٣٠ وبرامجها، وثلاثة محاور تصف الرؤية.

ج- دليل المقابلة:

استخدمت الدراسة المقابلة أداةً، وتُعدُّ المقابلة من الطُّرق الرئيسية لجمع البيانات والمعلومات في البحث الكيفي.

وقد صمَّمت الباحثةُ دليل المقابلة، وتكوَّنت المقابلةُ ممَّا يلي:

- ٣ أسئلة للبيانات الأوَّلية.
- ٤ أسئلة مفتوحة تصف الوعي والرؤية وتفسِّرهما.

٦- استراتيجية جمع البيانات:

لجأت الباحثةُ إلى عدَّة طُرق لجمع البيانات؛ وهي:

١- الاستمارة الإلكترونية: وهي من أهمِّ آليَّات الدراسة وأدواتها؛ وذلك للأسباب التالية:

أ- أن الاستمارة الإلكترونية وسيلةٌ ممتازة تسمح للمبحوثين بإبداء آرائهم بحُريَّة، دون الشعور بأيِّ ضغط يقع عليهم أثناء عملية التطبيق المباشر من قِبَل الباحثة.

ب- تتميَّز الاستمارة الإلكترونية بعددٍ من المميِّزات، أهمُّها: سهولةُ الانتشارِ والوصولِ إلى عدد كبير من المبحوثين في مجتمع البحث.

وقد استخدمت الباحثةُ تقنية Google Forms - وهي خدمةٌ تتيحها المنصَّةُ الإلكترونية Google للباحثين - فحوَّلت المسوَّدةَ النهائية للاستبيان، بعد إجراءات التحقُّق من الصِّدق والثبات، إلى الشكل الإلكتروني باللُّغة العربية.

وأمَّا طريقةُ جمع البيانات باستخدام الأداة الرئيسية الاستبيان - والذي طُبِّق على طالبات جامعة الأميرة نورة - فقد أُطلق رابط الاستبيانُ الإلكتروني على المجموعات الإلكترونية الخاصَّة بالطالبات، وخاصَّةً عبر المواقع التالية:

- التليغرام.
- الواتس آب.
- تويتر.
- الإنستغرام.

وقد استمرَّ الاستبيانُ متاحًا لمدَّة خمسة أيام حتى اكتمل العدد.

- وأمَّا جمعُ البيانات باستخدام الأداة الفرعية دليل المقابلة، والذي طُبِّق على الخبراء والمختصِّين، فقد لجأت الباحثةُ إلى التواصل عبر الاتصال الهاتفي مع من لم تستطع الوصولَ إليهم، وعبَّأت هي استجابات المبحوثين.

٧- صدق أداة الدراسة:

أ- صدق المحتوى (الصِّدق الظاهري):

عرضت الباحثةُ الاستبانةَ في صورتها الأوليَّة على تِسعة محكَّمين من ذوي الاختصاص، وقد أسفرت عمليةُ التحكيم عن أن العبارات التي كانت نسبةُ اتِّفاق المحكَّمين على أنها تقيس ما يشير إليه

المقياس ٩٠% فأكثر قد بلغت ١٩ عبارةً فقط، واستُبعدت ٣ عباراتٍ بناءً على عدم اتِّفاق المحكَّمين عليها؛ إذ بلغت نسبةُ عدم الاتِّفاق أقلَّ من ٩٠%.

ب- صدق الاتِّساق الداخلي:

اعتمدت الباحثةُ على المعامل الإحصائي (بيرسون) لاختبار العلاقة بين أبعاد الاستبيان؛ وذلك من خلال قياس الاتِّساق الداخلي لأبعاد الاستبيان على النحو التالي:

جدول رقم (٢)
معاملات صِدق الاتِّساق الداخلي بين أبعاد المقياس الفرعية والمقياس الكلِّي

الأبعاد	الأوَّل	الثاني	الثالث
الأوَّل			
الثاني	.438**		
الثالث	.407**	.482**	
دالَّة عند مستوى 0.01 * دالَّة عند مستوى 0.05			

توضِّح بيانات الجدول السابق أن معاملات الاتِّساق بين أبعاد المقياس الفرعية كانت دالَّةً عند مستوى (٠.٠١)، وهو ما يعني أن المقياس يتمتَّع بدرجة عالية من الصِّدق.

ج- ثبات المقياس:

استخدمت الباحثةُ اختبار ألفا كرونباخ للتأكُّد من مدى ثبات الاستبيان، وقد تبيَّن من خلال هذا الاختبار أن قيمة ألفا = (٠.٧٦٣)، وهي قيمةٌ عالية، وتدلُّ على ثبات الاستبيان في قياس ما يسعى إلى قياسه.

٨- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة في تحليل البيانات على استخدام أسلوبَين أساسيَّين؛ هُما:

أ- أسلوب التحليل الكيفي Qualitative:

اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الكيفي؛ وذلك بتحليل الأجزاء التي تتطلَّب ذلك النَّوع من التحليل في أدوات الدراسة (المقابلات، وتحليل المحتوى)، والتي طُبِّقت على مجتمع الدراسة؛ وذلك للتعرُّف على ما أحدثته رؤيةُ ٢٠٣٠ على الجهات الرسمية والقرارات التي جاءت داعمةً لها، وتأثيرِ تلك الرؤية على الوعي الاجتماعي، كما نتعرَّف عن طريقها أهمية الوعي والمؤشِّرات الدالَّة عن طريق المقابلة، وفيما يتعلَّق بعناصر تحليل المحتوى المراد تحليلُها ما طرح في وثائق الرؤية وبرامجها عن طريق التحليل والتفسير.

ب- أسلوب التحليل الكمِّي Quantitative:

استخدمت الباحثة لتحليل البيانات برنامجَ التحليلي الإحصائي المعروفَ بـSPSS؛ وذلك للتعامل مع البيانات الكميَّة المتحصَّل عليها من الاستبيان، وسوف تستخدم الباحثةُ الاختباراتِ والمعاملاتِ الإحصائيةَ التالية:

- التَّكرارات والنِّسَب المئوية: لوصف خصائص عيِّنة البحث.
- معامل ألفا كرونباخ: لقياس ثبات الاستبيان.
- اختبار (ت) (t-test): لقياس الفروق بين (الكليَّات النظرية، الكليَّات التطبيقية).
- اختبار (تحليل التباين أحادي الاتِّجاه) (Anova): لقياس الفروق بين الفئات الداخلية للعيِّنة حسَب (جهة السكن، والحالة الاجتماعية، والمستوى الجامعي).
- المتوسِّط الحسابي والانحراف المعياري: وذلك لحساب الوسَط المرجِّح والوزن النسبي للعبارات التي تقيس أبعادَ الوعي لدى أفراد عيِّنة الدراسة.

تاسعًا- عرض ومناقشة بيانات الدراسة

أ) توزيع العيِّنة:

أ- توزيع العيِّنة حسب طبيعة الكليَّة:

جدول رقم (٣)
توزيع عيِّنة الدراسة حسب الكليَّة

طبيعة الكليَّة	التَّكرار	النسبة (%)
الكليَّات النظرية	266	58.1
الكليَّات التطبيقية	192	41.9
المجموع	458	100.0

توضِّح بياناتُ الجدول السابق أن ٥٨.١% من حجم العيِّنة من طالبات الكليَّات النظرية، والباقي - وهو ٤١.٩% - من طالبات الكليات التطبيقية، وهو ما يعني أن ثمَّة تقارُبًا بين التخصُّصات العلمية داخل عيِّنة البحث.

ب- توزيع العيِّنة حسَب الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٤)
توزيع عيِّنة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التَّكرار	النسبة (%)
عزباء	398	86.9

متزوِّجة	49	10.7
مطلَّقة	11	2.4
أرملة	-	-
المجموع	458	100.0

توضِّح بيانات الجدول السابق رقم (٤) أن أفراد عيِّنة البحث يتوزَّعن حسَب الحالة الاجتماعية على النحو التالي: ٨٦.٩% من العَزَبات (لم يسبق لهنَّ الزواج)، يلي ذلك المبحوثاتُ المتزوِّجات بنسبة ١٠.٧%، وأمَّا نسبة المطلَّقات فقد بلغت ٢.٤% فقط.

ج- توزيع العيِّنة حسَب المستوى الجامعي:

جدول رقم (٥)
توزيع عيِّنة الدراسة حسَب المستوى الجامعي

المستوى الجامعي	التَّكرار	النسبة (%)
الأوَّل/الثاني	113	24.7
الثالث/الرابع	72	15.7
الخامس/السادس	145	31.7
السابع/الثامن	128	27.9
المجموع	458	100.0

توضِّح بياناتُ الجدول السابق أن المبحوثات من طالبات المستوى الخامس والسادس يأتين في المقدِّمة بالنسبة لإجمالي حجم العيِّنة، بنسبةٍ قدرُها ٣١.٧%، يليهنَّ طالباتُ المستوى السابع والثامن بنسبةٍ قدرُها ٢٧.٩%، ثم طالباتُ المستوى الأول والثاني بنسبةٍ قدرُها ٢٤.٧%، وأخيرًا طالباتُ المستوى الثالث والرابع بنسبةٍ قدرُها ١٥.٧%.

د- توزيع العيِّنة حسَب منطقة السَّكَن:

جدول رقم (٦)
توزيع عيِّنة الدراسة حسَب منطقة السكن

منطقة السَّكن	التَّكرار	النسبة (%)
شمال الرياض	142	31.0
جنوب الرياض	72	15.7
شرق الرياض	145	31.7

غرب الرياض	80	17.5
وسط الرياض	12	2.6
خارج الرياض	7	1.5
المجموع	458	100.0

توضِّح بياناتُ الجدول السابق رقم (٦) توزيعَ أفراد عيِّنة البحث حسَب منطقة السَّكن، ومن البيانات يتبيَّن لنا أن ٣١.٧% من مفردات العيِّنة من سكَّان منطقة شرق الرياض، يليهن القاطناتُ بمنطقة شمال الرياض بنسبةٍ قدرُها ٣١%، ثم القاطناتُ بمنطقة جنوب الرياض بنسبةٍ قدرُها ١٥.٧% ثم القاطناتُ بمنطقة غرب الرياض بنسبةٍ قدرُها ١٧.٥%، وأخيرًا القاطناتُ بمنطقة وسط الرياض بنسبةٍ قدرُها ٢.٦%.

ب) عرض وتحليل البيانات

١-وعي الفتاة بحقوقها وواجباتها في الأنظمة العدلية

للإجابة عن هذا السؤال ضمَّ الاستبيانُ محورًا يتحدَّث عن مستوى وعي الفتاة بحقوقها ووجباتها في الأنظمة العدلية، وفيما يلي تَعرِض الباحثةُ نتائجَ الدراسة الميدانية وَفْقًا للمتوسِّط الحسابي؛ وذلك لحساب النسبة الموزونة:

جدول رقم (٧)

مستوى وعي الفتاة بحقوقها وواجباتها في الأنظمة العدلية

وعي الفتاة بالأنظمة العدلية	أعرف أيَّ ومة عن هذا النظام (%)	رماتي حول هذا ظام متوسِّطة (%)	دراية بجميع ر هذا النظام (%)	سِّط الحسابي	لانحراف معياري
يضمن النظام تزويجَ من لا وليَّ لها، أو ضَلَها وليُّها ومنعها من الزواج.	-	52	48	2.48	.5002
يشترط النظام أن يكون لدى الفتاة وجة نسخةٌ من عقد النكاح.	-	39.3	60.7	2.60	.4890
حقَّ للمرأة فسخُ النكاح في حال كرهت ى مع زوجها؛ فلا تُجبر عليه.	-	33.4	66.6	2.66	.4722
حقَّ للأمِّ الولايةُ على أبنائها الصغار في وفاة الأب أو فَقده، وحتى عند إقامة وليٍّ لأمِّ؛ كالأخ أو العمِّ.	-	36.7	63.3	2.63	.4825
نصَّ النظام على معاقبة الممتنع عن تنفيذ الحضانة والزيارة والولاية بالسجن.	-	40.8	59.2	2.59	.4921

أنشأ النظامُ مكاتبَ نِسويَّةً في محاكم ال الشخصية؛ من أجل تقديم المساعدة تشارات والدعم للنساء؛ لرفع وعينهن نهن.	-	37.1	62.9	2.62	.4836
المتوسِّط العامُّ				**2.88**	**.6447**

توضِّح بياناتُ الجدول السابق درجةَ وعي مفردات عيِّنة الدراسة بحقوقهن وواجباتهن في الأنظمة العدلية، خاصَّةً فيما يتعلَّق بالأحوال الشخصية. ووَفْقًا للمتوسِّط الحسابي والنسبة الموزونة الذي اعتمدته الباحثة (انظر جدول رقم ٧) كان لدى أفراد عيِّنة البحث درجةٌ مرتفعة من الوعي بتلك الحقوق والواجبات في الأنظمة العدلية جاء مرتفعًا، بمتوسِّط حسابي قدرُه (٢.٨٨).

وهذا يتَّفق كثيرًا مع آراء الخبراء والمختصِّين حول وجود وعيٍ مرتفع، والتي كانت المطالباتُ بحقِّها مؤشِّرًا على وعيها، وقد برهنت المقابلةُ مع الخبراء والمختصِّينَ حول وعي الفتاة بالإصلاحات التي أحدثتها وزارةُ العدل، والتي توافق رؤية ٢٠٣٠؛ وذلك لتَلافي الخلافات الزوجية، وحلِّ المشكلات وديًّا، أو الرجوع للنظام والجهات الرسمية، والتريُّث في حلِّها للحِفاظ على كيان الأسرة وروابطها والعلاقة الزوجية مع عدم هضم حقوق المرأة، والتغلُّب على العادات السلبية المجتمعية التي تنقُص من حقِّها في المطالبة بحقوقها ونَيلها.

وهذا ما أكَّدت عليه المستشارةُ الاجتماعية (ه. ن) إذ تحدَّثت عن أهميَّة الوعي لدى الفتاة بحقوقها وواجباتها التي كفلتْها الشريعةُ والدولة؛ للموازنة والحدِّ من المشكلات، وأهميَّة توعيتها بمفهوم الحقوق وآليَّات الحصول عليها، إلى جانب توعيتها بما عليها من واجبات قرَّرتها الشريعةُ والأنظمة.

أن أكثر القضايا التي تأتيهم من النساء تدور حول قضايا الأحوال الشخصية؛ فقد أكَّد المختصُّون والخبراء التابعون للجمعيات الحقوقية على تنوُّع المطالبات من النساء، غير أنهم أكَّدوا - في الوقت نفسه - على أن أكثر المطالبات والبلاغات التي تَرِد إليهم كانت تخصُّ حقوقَها الزوجية، كما أكَّدوا على ازدياد المطالبات في الوقت الحالي، وهو ما يبرهنَ على أن الفتاة صار لديها وعيٌ بحقِّها معرفة ما لها وما عليها، والمطالبة بحقِّها.

ازدياد المطالبات يُعُد مؤشِّرًا على وعي الفتاة بأهميَّة معرفة حقوقها؛ فلجوؤُها للمحاكم والجهات الرسمية للمطالبة بحقوقها، وطلبُ المشُورة لمعرفة كيفية معرفة حقوقها التي كفلها النظام ونَيلها، مؤشِّرٌ قوي على وعيها واتجاهها نحو الطريق الصحيح لنَيل حقوقها.

هذه النتيجة تحقِّق رؤية ٢٠٣٠؛ إذ كان من أهدافها نشرُ الثقافة العدلية، وتعزيزُ الحقوق والواجبات التشريعية والقانونية، وتطويرُ الخدمات العدلية؛ إذ تبيَّن للباحثة - عند فحص محتوى موضوعات كلٍّ من وثيقة رؤية ٢٠٣٠، ووثيقة برنامج التحوُّل الوطني، ووثيقة برنامج جَودة الحياة - ما يلي:

تناولت وثيقة رؤية ٢٠٣٠ ثلاثةَ مرتكزات أساسية تمثَّلت في (مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طَمُوح)، وقد أسهمت تلك المرتكزاتُ في تحقيق بيئةٍ آمنة عن طريق تعزيز الحقوق التشريعية والقانونية، وتطوير الخدمات، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وتبيَّن من قراءة موضوعات محور "وطن طموح" أن رؤية ٢٠٣٠ ركَّزت على أهمية احترام حقوق الأفراد لتحقيق بيئةٍ آمنة، وتعزيز أهمية المواطنة المسؤول، وأن الوطن لا يكتمل إلا بتكامُل الأدوار؛ سواءٌ في القطاعات الحكومية أو الخاصَّة أو غير الربحية، وأن هناك مسؤولياتٍ كثيرةً تِجاه الوطن والمجتمع والأسرة والنَّفس، كما أن على كلٍّ منَّا مسؤولياتِه التي تحضُّ عليها مبادئُنا الإسلامية وقِيمُنا العربية، والتي يندرج تحتها احترامُ حقوق الإنسان.

وتبيَّن من قراءة موضوعات محور "مجتمع حيوي" أن رؤية ٢٠٣٠ تَهدف إلى بناء مجتمع حيوي يعتزُّ بقِيمه وبهُويَّته الوطنية؛ وذلك من خلال غرس المبادئ والقِيم الوطنية، والعناية بالتنشئة الاجتماعية.

كما تبيَّن - عند فحص محتوى "برنامج التحوُّل الوطني" - أنه ناقش في موضوعاتِه أهميَّة تطوير الخدمات العدلية؛ إذ أكَّد البُعدُ الخامس على أهمية تحقيق التميُّز في الأداء الحكومي، وكان من أهدافه الاستراتيجية تطويرُ الحكومة الإلكترونية، والارتقاءُ بجَودة الخدمات العدلية للمواطنين. وعند فحص محتوى برنامج جَودة الحياة تبيَّن أنه ناقش في موضوعاته أهميةَ غرس المبادئ، وتعزيزَ القِيَم الإسلامية؛ كتطبيق الوسطية والعدل.

٢- وعي الفتاة بحقوقها وواجباتها في نظام الحماية من الإيذاء

توضِّح بياناتُ الدراسة الميدانية الخاصَّة بمستوى وعي الفتاة - في مجتمع البحث - بحقوقها في نظام الحماية من الإيذاء:

جدول (٨)

تقديرات أفراد عيِّنة البحث لدرجة وعي الفتاة بحقوقها وواجباتها في نظام الحماية من الإيذاء

المتغيِّرات التابعة عي الفتاة بنظام الحماية من الإيذاء)	أعرف أيَّ ومة عن هذا النظام (%)	ماتي حول هذا ظام متوسِّطة (%)	راية بجميع ر هذا النظام (%)	المتوسِّط الحسابي	الانحراف المعياري
تناع الوليِّ عن الوفاء بالواجبات أو الحاجات الأساسية يُعدُّ من صُوَر ء	-	35.8	64.2	2.642	.4800
جريم العنف ضدَّ المرأة	-	32.8	67.2	2.67	.4698
صَّص النظام مركزًا لتلقِّي بلاغات الأسري	-	35.4	64.6	2.646	.4786
صُّ نظام الحماية على عدم تزويج ر إلا بشروط	-	35.8	64.2	2.640	.4850
المعدَّل العامُّ				**2.77**	**.3193**

توضِّح بياناتُ الجدول السابق درجةَ وعي أفراد عيِّنة الدراسة بحقوقهن وواجباتهن في نظام الحماية من الإيذاء، ووَفْقًا للوسط المرجِّح والوزن النِّسبي الذي اعتمدته الباحثة، جاءت درجةُ وعي أفراد عيِّنة البحث بالحقوق والواجبات في نظام الحماية من الإيذاء جاء مرتفعًا، بمتوسِّطٍ حسابي قدرُه (٢.٧٧).

وهذا يتَّفق كثيرًا مع آراء الخبراء والمختصِّين حول ارتفاع وعي الفتاة بالإصلاحات التي أحدثتْها وزارةُ العمل والرعاية الاجتماعية في أنظمة الحماية من الإيذاء، والتي تتوافق مع رؤية ٢٠٣٠، والغرضُ منها توفيرُ الحماية الاجتماعية، والمحافظةُ على روابط الأسرة، وحمايةُ حقوق المرأة، وتوفيرُ الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية اللازمة، كما أجمعوا على أهميَّة نشر التوعية بين أفراد المجتمع بمفهوم الإيذاء، والآثار المترتِّبة عليه.

تبين من اراء المستشارين أن استشاراتٍ تَرِد إلى مركز الاستشارات الاسرية لمعرفة حقوق المرأة التي كفلها النظامُ، وأهمية معرفتها بكيفية المطالبة بحقوقها ، وهذا ما أكَّده أحدُ الخبراء - وهو أخصائيٌّ في التدريب الأسري - إذ قال: إن هناك استشاراتٍ كثيرةً تَرِد إليهم من العنصر النسائي عن كيفية معرفة حقوقها والمطالبة بها، ويكون الردُّ عن طريق توجيه اللَّجنةَ لهن، وتوعيتهن بالحقوق التي كفلها النظامُ في رؤية ٢٠٣٠؛ والتي من شأنها ضمانُ حقوقها وحقوق أبنائها، وكانت المطالباتُ مؤشِّرًا على وعيها بأهميَّة حقوقها والمطالبة بها.

تبيَّن للباحثة - عند فحص المحتوى - أن وثيقة رؤية ٢٠٣٠ تضمَّنت ثلاثة محاورَ رئيسيةً ارتكزت عليها لتحقيق أهدافها، فناقشت في موضوعاتها أهميَّةَ تعزيز دَور الأسرة في محور "مجتمع حيوي" ومحور "وطن طَمُوح"؛ فهدفَ محورُ "مجتمع حيوي" إلى تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمعٍ قويٍّ ومنتِج؛ ويكون ذلك من خلال تعزيز دَور الأسرة وقيامها بأدوارها؛ لأنها تمثِّل الحاضنةَ الأُولى للأبناء، والراعي الرئيسَ لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمَع من التفكُّك، وحتى تَقوَى الروابطُ الأسرية اهتمَّت الرؤيةُ بتلبية حاجات الأسرة، وتزويدها بعوامل النجاح اللازمة؛ وذلك لتمكِّنها من رعاية أبنائها وتنمية مَلَكاتهم وقدراتهم، وكذلك جعلت الرؤيةُ تبنِّي شخصيات الأبناء إحدى غاياتها، لذلك اهتمَّت بترسيخ القِيَم الإيجابية في شخصيات الأبناء عن طريق المدرسة بالتعاون مع الأسرة، وإكسابهم المعارفَ والمهاراتِ والسلوكيَّاتِ الحميدةَ، وأن يكون لدى الأبناء الوعيُ الذاتي والاجتماعي والثقافي.

كذلك ناقشت وثيقةُ برنامج التحوُّل الوطني ثمانيةَ أبعاد للبرنامج، وقد تناول البُعدُ الرابع موضوعاتِ الحماية الأسرية، فركَّز البُعد الرابع على موضوع تعزيز التنمية المجتمعية وتنمية القطاع غير الربحي ، وحتى يتحقَّق ذلك جعلت أحدَ أهدافها الارتقاءَ بجَودة الخدمات الاجتماعية، وتمكين المواطنين من الاستفادة منها، وتناولت وثيقةُ التحوُّل الوطني ٣٨ مبادرةً، منها ثماني مبادرات تدور حول الحماية الأسرية، وقد تحدَّثت جميعُها عن تحقيق الحماية الأسرية عن طريق نشر الوعي في المجتمع السعودي حِيال العنف الأسري؛ وذلك للحدِّ منه والوقاية منه، وكان سبيلُها إلى ذلك تعريفَ الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، والخدمات المقدَّمة لهم في حال تعرُّضهم للعُنف، وتأسيسَ جهة للحماية الأسرية، والإشرافَ عليها، وتطويرَ خِدماتها؛ لتغطِّي احتياجات الضحايا والمعتدين أثناء العنف الأسري وبعده؛ وذلك عن طريق احتضان المعنَّفين، وإتاحة الزيارات العائلية لهم، إضافةً إلى تأهيل المعتدين، وتطوير خدمات الدعم والإرشاد الأسري بالتكامل مع القطاعات الحكومية والأهلية وغير الربحية، وتطوير مركز بلاغات العُنف الأسري. وعند فحص محتوى برنامج جَودة الحياة تبيَّن أن محتوى الوثيقة يتمثَّل في (نطاق البرنامج، وتطلُّعاته، والوضع الحالي، واستراتيجية البرنامج، والمبادرات والجدول الزمني،

والمبادرات المحورية، والممْكِنات، والـمَلاحق)، واتَّضح أن هذا البرنامج قد تناوَل ضمن موضوعاته تعزيزَ مستوى الأمن بتقليل معدَّلات جريمة العُنف الأسري؛ إذ بلغ عددُ موضوعاته ستَّ موضوعات.

٣- ترتيب درجة وعي أفراد عيِّنة البحث بالأنظمة المتعلِّقة بالمرأة في رؤية ٢٠٣٠.

يوضِّح الجدولُ التالي ترتيب درجة وعي أفراد عيِّنة البحث بالأنظمة المتعلِّقة بالمرأة في مجتمع البحث وَفْقًا للوزن النسبي والوسط المرجَّح

جدول رقم (٩)

ترتيب درجة وعي أفراد عيِّنة البحث بالأنظمة المتعلِّقة بالمرأة

المتغيِّرات التابعة (درجة وعي الفتاة بالأنظمة)	٢ أعرف أي ومة عن هذا النظام (%)	وماتي حول هذا ظام متوسِّطة (%)	دراية بجميع ر هذا النظام (%)	mean	حراف المعياري
الوعي بالأنظمة العدلية	-	11.8	88.2	2.88	.32285
لوعي بنظام الحماية من الإيذاء	-	22.3	77.7	2.77	.41652

من بيانات الجدول السابق رقم (٩) يمكن القولُ إن وعي مفردات عيِّنة البحث بالأنظمة العدلية جاء في الترتيب الأول بمتوسِّطٍ حسابي قدرُه (٢.٨٨)، يليه الوعيُ بنظام الحماية من الإيذاء، بمتوسِّطٍ حسابي قدرُه (٢.٧٧).

٤- المصادر التي استندت عليها الفتاة في تحديد توجُّهاتها وسلوكيَّاتها ومعارفها نحو مختلف القضايا التي تخصُّ المرأة في المجتمع، وتستمدُّ منها الفتاةُ وعيها الاجتماعي

ضمَّنت الباحثةُ الاستبيانَ سؤالًا حول المصادر المختلفة التي استمدَّت منها الفتاةُ وعيها الاجتماعي، والجدولُ التالي يوضِّح نتائجَ الدراسة الميدانية حول تقديرات أفراد عيِّنة البحث لتلك المصادر:

جدول (١٠)

تقديرات أفراد عيِّنة البحث لمصادر الوعي

مصادر الوعي لدى أفراد عيِّنة البحث	أبدًا (%)	أحيانًا (%)	دائمًا (%)	متوسِّط حسابي	لانحراف لمعياري
عدُّ الأسرة من المصادر التي أكتسب منها معارفي ل، وطُرقَ تفكيري التي تحدِّد لي أسلوب حياتي كيَّاتي	-	54.4	45.6	2.45	.4986

عدُّ التعليمُ المصدرَ الأساسي الذي اكتسبت منه اتِ والمهاراتِ التي شكَّلت وعيي، وحدَّدت لي حياتي وسلوكي	-	52.8	47.2	2.47	.4997
شكِّل أصدقائي ومعارفي، والعلاقاتُ الاجتماعية ا، مصدرًا من مصادر اكتساب وعيي، ومن ثمَّ تصرفاتي وسلوكيَّاتي	-	60.9	39.1	2.39	.4885
عدُّ وسائلُ الإعلام من المصادر التي ساعدتني في ب وعيي، وإدراكي لمختلِف القضايا التي تدور	-	53.7	46.3	2.46	.4992
عدُّ وثائقُ الدولة الرسمية من المصادر التي تُ منها توجُّهاتي نحو مختلِف القضايا التي تخصُّ في المجتمع	-	42.8	57.2	2.57	.4953

توضِّح بياناتُ الجدول السابق المصادرَ التي من خلالها استمدَّ أفرادُ عيِّنة البحث الوعي الاجتماعي، ووَفْقًا للوسط المرجَّح والوزن النسبي الذي اعتمدته الباحثة، جاء ترتيبُ هذه المصادر على النحو التالي:

- في الترتيب الأوَّل جاءت وثائقُ الدولة الرسمية؛ إذ هي المصْدرُ الذي اكتسب من خلاله أفرادُ عيِّنة البحث توجُّهاتهن وسلوكيَّاتهن ومعارفهن في مختلِف القضايا التي تخصُّ المرأة في المجتمع؛ إذ حصل هذا المصدرُ على متوسِّطٍ حسابي قدرُه (٢.٥٧).

- في الترتيب الثاني جاء التعليمُ مصدرًا لتشكيل الوعي الاجتماعي لأفراد عيِّنة البحث، بمتوسِّطٍ حسابي قدرُه (٢.٤٧).

- في الترتيب الثالث جاءت وسائلُ الإعلام مصْدرًا لتشكيل وعي أفراد عيِّنة البحث، بمتوسِّط حسابي قدرُه (٢.٤٦).

- في الترتيب الرابع جاءت الأسرة مصدرًا لتشكيل وعي مفردات عيِّنة البحث، بمتوسِّط حسابي قدرُه (٢.٤٥).

- في الترتيب الخامس والأخير جاء الأصدقاءُ والعلاقات الاجتماعية مصْدرًا لتشكيل وعي أفراد عيِّنة البحث، بمتوسِّطٍ حسابي قدرُه (٢.٣٩).

وقد اتَّفقت أكثرُ آراء الخبراء والمختصِّين حول الأساليب التي يرونها مناسبةً لرفع الوعي لدى الفتيات السعوديات بالأنظمة، حيث اتَّفق أكثرُهم على أهميَّة رفع وعي المرأة عن طريق تثقيف المجتمع عن طريق النُّظُم الاجتماعية، ودور الإعلام وبرامج التواصل الاجتماعي، ودَور المدارس والمساجد، والأسرة والمناهج، ووثائق الدولة، وتكثيف الدورات، وأن كلَّ هذه الأدوار تمثِّل مصدرًا مهمًّا لنشر الوعي.

وهذا ما أكَّد عليه أحد المستشارين القانونيين التابعين لديوان المظالم، قائلًا: "الأساسُ الذي يجب أن يقوم عليه وعيُ الفتيات السعوديات هو المعلومةُ الصحيحة من مصادرها الأصلية؛ فلا يمكن رفعُ الوعي إلا بأساسٍ صحيح، والحقيقةُ أن كثيرًا من الموضوعات الحقوقية لدى المرأة حسَّاسةٌ جدًّا، وهي محلُّ لغطٍ كبير جدًّا، وكثيرٌ من هذا اللغط ناشئٌ عن المعلومة الخاطئة، وهذا يحمِّل المسؤوليةً على الجميع، لا سيَّما الباحثون والدارسون؛ فنحن بحاجةٍ لدراساتٍ عميقة وأصيلة حول هذا الموضوع، ثم بعد ذلك يأتي جانبُ التوعية، والحقيقةُ أن جزءًا كبيرًا من المسؤولية فيه يقع على عاتق الإعلاميين والإعلاميَّات، ويجب على كلٍّ منهم الشعورُ بالمسؤولية تجاه هذا الأمر؛ فالمرأةُ بحاجةٍ ماسَّة إلى من يبيِّن لها حقوقها بما يحفظ كرامتها".

عاشرًا- نتائج الدراسة وتوصياتها:

١-نتائج الدراسة

النتيجة الأولى: وهي تحقُّقُ الهدف الأوَّل من الدراسة، والذي كانت صياغتُه على النحو الآتي: تحديد مستوى وعي الفتاة بحقوقها وواجباتها في الأنظمة العدلية، وقد تبيَّن ما يأتي:

أن وعي الفتاة بحقوقها المتعلِّقة بالأحوال الشخصية، والتي كفلتها الأنظمة العدلية، جاء مرتفعًا؛ إذ جاء في المرتبة الأُولى بمعدَّل قدرُه (٢.٨٨)، وكان أعلاها وعيًا علمُها بحقِّها في فسخ النكاح لو كرهت العيشَ مع زوجها، يليه وعيُها بحقِّها في ولاية أبنائها، ووعيُها بوجود مكاتبَ نِسويَّةٍ في المحاكم، وحقِّها في امتلاك نسخةٍ من عقد النكاح، ومعاقبةِ من يمتنع عن تنفيذ أحكام الزيارة والحضانة، وأخيرًا وعيُها بإمكانية تزويج من لا وليَّ لها ومن امتنع وليُّها عن تزويجها.

وتتَّفق هذه النتيجةُ مع دراسة السعيد (٢٠٢٠م) التي أظهرت نتائجها أن الفتاةَ لديها وعيٌ مرتفع بحقوقها الزوجية.

النتيجة الثانية: وهي تحقُّق الهدف الثاني من الدراسة، والذي كانت صياغتُه على النحو الآتي: تحديد مستوى وعي الفتاة بحقوقها وواجباتها في نظام الحماية من الإيذاء، وقد تبيَّن ما يأتي:

أن وعي الفتاة بحقوقها ووجباتها في نظام الحماية من الإيذاء جاء في الترتيب الثالث بمعدَّلٍ مرتفع قدرُه (٢.٧٧). وكان أعلاها وعيًا عند الطالبات العلمُ بتجريم نظام الحماية للعُنف ضدَّ المرأة، ثم العلمُ بوجود مركز بلاغات العُنف الأسري، ثم علمُها بأهمية توفير الوليِّ حاجاتِها الأساسيةَ، وأن امتناعه عن تنفيذها يُعدُّ من صُوَر الإيذاء، وأخيرًا جاء وعيُ الفتاة بأن النظام يمنع تزويجَ القاصر إلا بشروط.

وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة السعيد (٢٠٢٠م) التي أظهرت نتائجُها ارتفاع وعيِ الفتاة بحقوقها المتعلِّقة بالأسرة.

وقد اتَّفقت تلك النتائجُ مع آراء الخبراء والمختصِّين، ووَفْقًا لتلك الآراء اتَّضح أنه قد زادت - في الآونة الأخيرة - مطالباتُ النساء بنَيل حقوقهن من خلال لجوئهن إلى لجهات المختصَّة بعد صدور رؤية ٢٠٣٠، وهو ما يبرهن على دَور الرؤية في نشر التوعية بالحقوق وتسهيل إجراءاتها، وتشجيع النساء وتمكينهن من نَيل حقوقهن المكفولة، والتقيُّد بما جاء في الأنظمة.

كما اتَّفقت مع افتراضات النظرية الوظيفية البنائية التي ترى أن الوعي بالحقوق القانونية والتمتُّع بها، وتأدية الواجبات، يُحدِث توازنًا، ومن ثمّ يؤدِّي إلى أداء المرأة أدوارَها أداءً فاعلًا؛ فالمرأة تكتسب المعرفة بأدوارها من تفاعُلها وعلاقاتها الاجتماعية مع المحيطين بها.

النتيجة الثالثة: وهي تحقُّق الهدف الثالث من الدراسة، والذي كانت صياغته على النحو الآتي: معرفة المصادر التي اكتسبت منها الفتاة وعيَها الاجتماعي، وتوجُّهاتها نحو مختلِف القضايا التي تخصُّ المرأةَ.

وجاء ترتيب هذه المصادر على النحو التالي:

في الترتيب الأول جاءت وثائقُ الدولة الرسمية؛ إذ حصل هذا المصدرُ على متوسِّطٍ حسابي قدرُه (٢.٥٧)، يليه التعليمُ بمتوسِّطٍ حسابي قدرُه (٢.٤٧)، ثم وسائلُ الإعلام بمتوسِّطٍ حسابي قدرُه (٢.٤٦)، ثم الأسرةُ بمتوسِّطٍ حسابي قدرُه (٢.٤٥)، وفي الترتيب الخامس والأخير جاء الأصدقاء والعلاقات الاجتماعية بمتوسطٍ حسابي قدرُه (٢.٣٩).

وقد اتَّفقت آراءُ أكثر الخبراء والمختصِّين حول الأساليب التي يرونها مناسبةً لرفع الوعي لدى الفتيات السعوديات بالأنظمة؛ إذ اتَّفق أكثرُهم على أهمية رفع وعي المرأة عن طريق تثقيف المجتمع عن طريق النُّظم الاجتماعية؛ كالأسرة، والأعلام، والمدارس والجامعات، والمساجد.

وهذا يتَّفق مع افتراضات النظرية الوظيفية البنائية التي ترى أن المؤسَّسات - سواءٌ كانت رسميةً أو غيرَ رسمية؛ كالوثائق والإعلام والجامعة والوعي الاجتماعي كالأسرة والأصدقاء - تمارس دَورَها الوظيفي في نشر الوعي التنظيمي.

النتيجة الرابعة: وهي تحقُّقُ الهدف الرابع من الدراسة، والذي كانت صياغتُه على النحو الآتي: تحليل محتوى موضوعات رؤية ٢٠٣٠ وبرامجها بالكشف عن توجُّهاتها، ومعرفة مدى مساهمتها في تعزيز الحقوق وحمايتها لتحقيق بيئةٍ آمنة وحياة كريمة، وقد تبيَّن ما يأتي:

ساهمت الرؤيةُ في تعزيز الحقوق والواجبات التشريعية والقانونية، ونشر الثقافة العدلية؛ وذلك عن طريق تكامُل الأدوار، وشعور كلِّ فرد بمسؤوليَّته تجاه الوطن والمجتمع والأسرة، وتطوير الخدمات العدلية، وتفعيل الوصول إلى المعرفة العدلية من خلال منصَّة رقمية ساهمت في خَلق الوعي الايجابي محليًّا وعالميًّا بمنظومة العدل السعودية، وآليَّة عملها وأحكامها الشرعية؛ لتحقيق بيئةٍ آمنة ومستقرَّة ومتوازنة اجتماعيًّا.

كما حرصت الرؤيةُ على تعزيز الحقوق الأسرية من خلال توعية المجتمع بخطورة العُنف الأسري، والتعريف بمفهوم الإيذاء، وتطوير خدمات الدعم والإرشاد الأسري، وتأهيل المعتدين؛ كلُّ ذلك لتحقيق بيئةٍ آمنة مستقرَّة تحافظ على روابط الأسرة وتحمي المجتمعَ وأفراده من آثار العُنف؛ وذلك عن طريق توعيهم بحقوقهم وواجباتهم، ومدى أهمية تكامل أدوارهم، ومسؤولية كلِّ فرد نحو نفسه وأسرته ومجتمعه؛ لتحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي.

وقد ساهمت الرؤيةُ في تعزيز الحقوق الأمنية عند قيادة السيارة لتحقيق الأمن والسلامة؛ وذلك عن طريق التعريف بمفهوم السلامة المرورية، وأهمية التقيُّد بما جاء بالأنظمة، وتطوير الآليَّات، وتحسين البنية التحتية؛ لتحقيق بيئة آمنة تحافظ على استقرار المجتمع وتوازنه.

ومن خلال افتراضات النظرية البنائية الوظيفية لوحظ أن المادة العلمية في الوثيقة تستند – لتعزيز مستوى الأمن والتوازن في المجتمع السعودي - إلى افتراضات النظرية الوظيفية البنائية التي تهدف إلى تحقيق التطوُّر، والاستقرار الاجتماعي والأمني، والترابط الأسري.

٢- توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم ثلاث توصيات موجهة إلى الباحثين والمؤسسات ذات العلاقة:

١. تعزيز البحوث الميدانية المعمقة حول الوعي الحقوقي لدى الفتيات في المناطق الأقل نمواً أو الأقل اطلاعاً على الأنظمة العدلية. وذلك لتحديد الفروقات الجغرافية والاجتماعية في مستوى الوعي، مما يساعد على تصميم برامج توعوية أكثر تخصيصًا وفعالية، وتوجيه الجهود نحو الفئات ذات الاحتياج الأكبر.
٢. تشجيع الدراسات التقييمية لفعالية برامج الحماية من الإيذاء في رفع مستوى وعي الفتيات بحقوقهن وواجباتهن. بحيث تتضمن تقييم مخرجات الحملات التوعوية، ومدى انعكاس ذلك على سلوك الفتيات ومواقفهن في مواجهة العنف، مما يسهم في تطوير الخطاب الإعلامي والتدريبي وتوجيه السياسات الوقائية بفعالية.
٣. إجراء دراسات تحليلية مقارنة بين تأثير المصادر المختلفة (الرسمية، والتعليمية، والإعلامية، والاجتماعية) على تشكيل وعي الفتاة بحقوقها. مع اقتراح نماذج تكاملية للاستفادة من كل مصدر في بناء حملات توعوية شاملة ومستدامة، وتعزيز دور الأسرة والمؤسسات التعليمية في دعم الجهود الرسمية

قائمة المراجع

أولًا- المراجع العربية:

بدوي، ثروت. (١٩٨٩م). **النظم السياسي**. القاهرة: دار النهضة العربية.

السريحي، حنان مساعد سعد. (٢٠٢٣م). دور **وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي بقضايا المرأة في السعودية: دراسة سوسيولوجية لعينة من الطالبات**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة. مجلة الشؤون الاجتماعية، (١٥٨)

السعيد، حصة إبراهيم. (٢٠٢٠م). **العوامل الاجتماعية المحددة لمستوى وعي المرأة بحقوقها في المجتمع السعودي**. دراسة ميدانية على طالبات الدراسات العليا في جامعة القصيم، رسالة ماجستير غير منشورة، القصيم.

الضحيان، سعود ضحيان. (١٤٢٠ه). **العينات وتطبيقاتها في الدراسات الاجتماعية**. مصر: دار الثقافة المصرية.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (١٩٩٨م). **المعجم الوسيط.**

مدكور، إبراهيم. (١٩٧٥). **معجم العلوم الاجتماعية**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

مسعد، محي محمد. (٢٠٠٨م). **أسس الثقافة القانونية وأهميتها للإنسان في عصر العولمة**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٤٢٥ه). **لسان العرب**. ج١٢، بيروت: دار الكتاب العربي.

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

Nithyanantham, V., & Rekha, N. (2019). A study on awareness of social rights and privileges for women among the female understudy educators. International Journal of Educational Research Review, Available online 01.07.2019

Subasini, N., Sasikumar, N., & Kalaiyarasan, G. (2023). Awareness of women rights: A study among student teachers. International Journal of Emerging Knowledge Studies.